

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر_القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: مصر

مقدمة حالات مصر

خلفية حول المجتمع المدني والسياسات العامة في مصر

| محمد العجاتي |

طبيعة المجتمع المدني ونوعه

تتناول هذه الدراسة المجتمع المدني في مصر، الذي يضم كل ما هو بين الدولة والأسرة باستثناء الأحزاب السياسية، وتتطرق إلى الحراك المدني والحقوق الذي قاده حول قضايا اقتصادية واجتماعية مثل الحق في الصحة، وقانون التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وقانون المجتمع المدني، وقانون العمل، ومسيرة إقرار الحدين الأدنى والأقصى للأجور، بحيث تركز دوره على تنظيم مبادرات وحملات وتقديم مشاريع قوانين بديلة واستخدام أدوات التعبئة المختلفة.

ارتبط تطور المجتمع المدني المصري بشكل وثيق مع السياق السياسي العام في البلاد؛ خلال فترة الحكم الملكي برزت المؤسسات الأهلية الوقفية والخيرية، وفي الفترة الناصرية تم تأميم المجتمع المدني لصالح مشروع الدولة التي تقدم الخدمات وتؤسس شبكات الضمان الاجتماعي على حساب المساحات السياسية. استمرت هذه الوضعية رغم تراجع دور الدولة في سبعينيات القرن الماضي، إلا أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أعادت للساحة دور المجتمع المدني الخيري. ومع منتصف الثمانينات في عهد الرئيس السابق حسني مبارك بدأت الجمعيات التنموية و الحقوقية ومع مطلع الألفية الثانية كان المنهج الحقوقي في العمل قد أنتشر في مختلف أنواع المؤسسات الأهلية وبدأت من رحمته تولد حركات احتجاجية مثل اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ومنها كفاية، ثم الجمعية الوطنية للتغيير.

في الواقع، أدى انسحاب الدولة من بعض أدوارها الأساسية إلى فتح المجالات أمام المجتمع المدني الخيري للتمدد، ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والأنشطة الدينية التضامنية. ففي بداية العقد الأول من الألفية الثانية تأسست العديد من المؤسسات الحقوقية والتنموية وتزايد الدور الاجتماعي للشركات (المجتمع المدني في العالم العربي، التطور، الإطار القانوني، الأودار، ٢٠١٣، <https://is.gd/mjs&d>).

بعد الثورة المصرية، تطور دور المجتمع المدني الحقوقي، وأصبح أكثر

قدرة على التأثير في عمليات كتابة الدساتير وإعداد القوانين، لا سيما في المجالات التي تقع ضمن دائرة اهتمامه، وذلك من خلال تنظيم حملات توعية أو موائد وحلقات نقاش عامة أو تقديم نصوص مشاريع قوانين بديلة. وكذلك تطورت أدوات المجتمع المدني بكل تقسيماته بفعل التطور التكنولوجي والقدرة على الحشد وتعبئة الأفراد والموارد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر تطوير آليات تلقي الدعم والتبرعات، وهو ما ساهم في إطلاق العديد من المبادرات التي كان لها تأثير أقوى من بعض المؤسسات السياسية مثل الأحزاب والنقابات في فترات التضييق السياسي، وتعزيز فكرة المواطنة وأفكار المسؤولية المجتمعية للشركات وآليات حوكمة المجتمع المدني والرقابة الشعبية على عمله وتمويله ونفقاته ورقابته على السياسات العامة (محمد العجاتي، عن المجتمع المدني والمجال العام الحالة المصرية، ٢٠١١، <https://is.gd/siwf2L>).

وعلى الرغم من تطور قدرات المجتمع المدني المصري في التأثير على السياسات العامة في مجالات معينة مثل الصحة والتعليم، وذلك من خلال العمل على القوانين والنصوص الدستورية المرتبطة بهذين القطاعين بوصفهما حقوقاً اقتصادية واجتماعية أساسية. ونجح المجتمع المدني إلى حد كبير في تحويل النظر نحو هذه القضايا نظراً للقدرة على تعزيزها في ظل التوجهات السائدة وبالتالي تحقيق مكاسب في كل السياقات السياسية. (مينا سمير، دور الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني وتحديات تحقيق العدالة الاجتماعية، <https://is.gd/XVqCNB>، ٢٠١٧).

وضع الإعلام والصحافة ودورهما كعامل مؤثر في مجريات عمل المجتمع المدني: إمكانية الوصول

ركزت قنوات الإعلام على شباب الثورة وجمعيات المجتمع المدني منذ الأشهر الأولى للثورة المصرية، وذلك عبر استخدام مصطلح ناشطي المجتمع المدني أو الحديث عن دور المجتمع المدني في الثورة. وفي الوقت نفسه، كان سهلاً على السلطة السياسية الحاكمة أن تثير الشكوك حول هؤلاء الناشطين وجمعيات المجتمع المدني المختلفة.



من هنا، استعدت الحملة الإعلامية الموالية للسلطة المجتمع المدني مبكراً. ففي تموز/يوليو ٢٠١١، أكد اللواء حسن الرويني، عضو المجلس العسكري للقوات المسلحة، أن حركة «٦ إبريل» تتلقى تمويلًا من الخارج، ويتم تدريب أعضائها في صربيا، وربط بين الحركة وجمعيات المجتمع المدني، فضلاً عن تحميل المجتمع المدني مسؤولية التوترات وانعدام الاستقرار في مصر في أعقاب ثورة يناير. وكشف الرويني في مداخلة هاتفية مع قناة «الجزيرة مباشر مصر» عن أن ٦٠٠ جمعية أهلية طلبت تمويلًا من السفارة الأميركية في مصر، وأكد أن الجهات المسؤولة ستعلن قريباً عن التفاصيل بالمستندات، خصوصاً أن قوى الأمن ترصد حركة «٦ إبريل» منذ العام ٢٠٠٩، ولديها معلومات عنها بالأسماء وأماكن التدريب والمبالغ التي حصلوا عليها، علماً أنه لم يتم تقديم أية وثائق أو دلائل تؤكده. (تصريح اللواء الرويني، ٦ إبريل تمول من الخارج وأعضائها تدرب في صربيا، يوليو ٢٠١١، <https://is.gd/uhKIN>)

أما في الظرف السياسي الحالي فنشهد إغلاقاً تاماً للمجال العام، بدءاً من التضييق على أنشطة الأحزاب

والشخصيات العامة وصولاً إلى التضييق الحاد على عمل المجتمع المدني، والاتهامات المتكررة له بالعمالة، وما يصاحب ذلك من حملات إعلامية ضخمة ضد أنشطته.

وصف موجز لوضع الحكم والنظام السياسي في البلد

تقع مصر منذ الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٣ تحت نظام حكم يستمد شرعيته من الحرب على الإرهاب الذي تخطى حدود المناطق التقليدية في سيناء وامتد إلى كل مصر، بحيث يفترض على المجتمع التوحد خلف قيادته الرسمية لصد هذا التمدد. كذلك يخوض النظام صراعاً صافياً مع حركة الإخوان المسلمين وكل القوى والفعاليات السياسية المحسوبة على ثورة يناير والأنشطة المدنية التي يرى أنها تعيق حربه على الإرهاب.

في الواقع، يعدّ النظام المصري نظاماً لا يؤمن بالمؤسسات السياسية ومشككاً بقدرات المجتمع على حلّ مشكلاته، يتعامل بشكّ وريبة مع النشاطات المدنية التي تنظمها الأحزاب أو المجتمع المدني من دون إخضاعها لسلسلة من الموافقات الأمنية. وبالتالي يصبح من السهل في ظلّ نظام مماثل أن يستخدم الإعلام والقضاء لاثام المجتمع المدني بالعمل على هدم الدولة، وتصل الاتهامات أحياناً إلى التعاون مع جماعات إرهابية، فتعاني أنشطة المجتمع المدني من استقطاب حادّ وصراع صفرى بين الطرفين.

في هذا السياق السياسي، نجد أن المجتمع المدني المصري يواجه تحديات ترتبط بالتنشيط العام في دوره وتوجهاته، يعزّزه سياق الحرب على الإرهاب وما صحبه من حملات إعلامية مُمنهجة ضدّ المجتمع المدني، وترجم ذلك في القوانين المتعلقة بعمل المجتمع المدني، التي حدّت من قدرته على الحصول على التمويل وحصرت أنشطته فيما تقرّره الدولة، وتحديدًا في العمل الخيري الذي تديره مؤسسات قريبة من السلطة الحاكمة. أيضاً يواجه عمل المجتمع المدني تحديات مرتبطة بالتضييق على حقّه في التنظيم والتي ترعاها قوانين عديدة، والتي تبلورت في القانون الذي أقرّ في أيار/مايو ٢٠١٧ واعتبر بمثابة هجوم على المجتمع المدني، قبل أن تتمّ مراجعته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بأمر من الرئيس وإدخال تعديلات عليه ليصدر في ٢٠١٩ دون تغييرات حقيقية. عملياً، أدى هذا التخطّط إلى بروز مشكلات تنظيمية وفي إصدار الموافقات للمؤسسات المختلفة. وإلى ذلك، يواجه المجتمع المدني المصري تحديات مرتبطة بالتسجيل والحصول على الحقّ القانوني في التأسيس، فضلاً عن معاناته من أزمات قانونية للحصول على التمويل، وتحويل المخالفات المرتبطة بعمله إلى مخالفات جنائية تؤدّي إلى ملاحقة رموزه والمنتسبين إليه، سواء عبر المنع من السفر أو السجن في قضايا تبقى مفتوحة لسنوات. وقد باتت هذه التحديات أكثر جديةً وتهدّد باستدامة عمل المجتمع المدني وتحدّد من قدرته على تطوير ذاته وقضاياها ومجالات عمله (عمر سمير، تطوُّرات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، ٢٠١٩).

الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي في البلاد وعلاقته بنشأة وتطور المجتمع المدني

تعاني مصر أوضاعاً اقتصادية سيّئة، بحيث تموّل النفقات الحكومية من الضرائب والديون بشكل كبير، فيما تعاني البلاد من معدّلات تضخّم مرتفعة وصلت إلى نحو ١٤,٤٪ في العام ٢٠١٨، بعد أن بلغت ٣١,٥٪ في العام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <http://TOYKXJS/bit.ly>). إلى ذلك، يبلغ الدّين الخارجي والداخلي نحو ٣١١,٥ مليار دولار (مونت كارلو الدولية نقلًا عن جهاز الإحصاء، ٢٠١٩، <http://TOWOUB/bit.ly>). ما يعني أن الاقتصاد يعمل لخدمة الديون، ولا يبقى إلا القليل من الهوامش المالية للإنفاق على الخدمات العامة. وفي وضع مماثل، تصبح الحاجة إلى المجتمع المدني أكثر إلحاحاً لسدّ فجوات التنمية التي تعجز الدولة عنها. إلا أن ارتفاع معدّلي البطالة (٩,٩٪) والفقر (٣٢٪) بالتوازي مع نسبة التضخّم العالية والسياسات التقشفية المفروضة وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، يجعل الانخراط في المجتمع المدني والعمل الطوعي أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلًا، لدى فئة الشباب التي يفترض أن تثرى هذه التنظيمات.

هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب ليس قدراً بل نتاج سياسات متراكمة وانحيازات الطبقة الحاكمة. في حين يبقى السياق السياسي العام من أهمّ العوامل المؤثرة في عمل المجتمع المدني المصري، والمحدّد الرئيسي لنطاق عمله المسموح به وآلياته وتمويله والقوانين المنظمة له، فهو يتأثر بالسياق السياسي بشكل مباشر، فإذا كان منفتحاً تخفّ القيود على عمله وإذا كان متشدّداً تضيق هوامش الحركة بما يحدّ من أثره التنموي والتوعوي لصالح الأثر الخيري الذي يسهل نسبته للسلطة التي تفرض توجهاتها السياسية والاقتصادية أيضاً.

تسليط الضوء على جوانب حرية التعبير وحرية التنظيمات وحركة التهرّكات

على الرغم من أن الدستور المصري ينصّ على حرية الفكر والرأي والحقّ في التعبير (دستور ٢٠١٤ مادة ٦٥)، ويكفل حرية الإبداع الفني والأدبي (المادة ٦٧)، ويضمن الحقّ في التنظيم والتجمّع السلمي (دستور ٢٠١٢ و٢٠١٤) إلا أن السياسة العامة أرسّت قوانين تقيد هذه الحقوق، مثل قانون التظاهر وقانون المجتمع المدني والقوانين المنظمة للصحافة والإعلام، بما يصعّب إمكانية توسيع نطاق عمل المجتمع المدني أو حتّى الإبقاء على أدواره وأنشطته كما هي.

السياق والأبعاد الإقليمية والمشكلات المحيطة بالبلد

إن السياق الإقليمي المحيط بالحالة المصرية ليس أكثر مساندة لعمل المجتمع المدني من السياق المحلي. على الحدود الغربية لمصر تقع ليبيا، التي تعدّ دولة منهارّة تعاني من الاقتتال أهلي ومن أزمة شرعية ناتجة عن وجود حكومتين وبرلمانيين وجماعات مسلحة تسيطر على مدنها وتتقاتل مع أي قوّة اتحادية تحاول فرض سيطرتها. ومن الجنوب يوجد السودان الذي كان يعاني من حرب واقتتال ولجوء ونزوح وحاليا يمر بمرحلة أنتقالية يسودها قدر كبير من السيولة. ومن الشرق توجد السعودية حيث النظام الأكثر محافظة في المنطقة العربية والأكثر معاداة لعمل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمجتمع المدني. في حين، إن انفجار الحالتين السورية والعراقية وتحولهما إلى نموذج سيء لانهاية سلطة الدولة ووقوع مساحات شاسعة منهما تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، أعطى شرعية لكلّ التضييقات المحلية على عمل المجتمع المدني والتنظيمات السياسية المختلفة من نقابات وأحزاب، وأمد الأجهزة الأمنية بالمبرر لفرض إجراءاتها تدابيرها على المجتمع المدني إنطلاقاً من رؤيتها المشككة بدوره وأهدافه وتنظيماته.



مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنديرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا واسبقًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub

